يعتبر الاستثمار عملية متكاملة، لها أبعاد سامية ورؤية مستقبلية تحمل في طياتها كل المتغيرات و المستجدات وتتطلب اكتساب المهارات والخبرات الفاعلة بمرور الزمن والإحاطة بكل جديد.

فمن أدوات الاستثمار المالي الأدوات المالية المشتقة التي نشأت على ضوء التطور العلمي والتكنولوجي وما أفرزته الحاجة للسيولة ورفع الكفاءة للتقليل من المخاطر، الأمر الذي جعل تلك الأدوات وسيلة للتحوط من التقلبات لاسيما وأنها في حقيقتها لا تنشئ تدفقات إلا بشكل بسيط ولذلك يعتبرها البعض عقود تشتق قيمتها السوقية من القيمة السوقية للأوراق المالية.

لقد اكتسبت المشتقات المالية في السنوات الأخيرة مكانة كبيرة في عالم الاستثمار حيث أصبحت جزءا أساسيا من تركيبة الاقتصاد، ومن الأمثلة على هذه المشتقات: العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيار وعقود المبادلات.

وتعد عقود الخيار من بين أهم أنواع المشتقات، فاستخدامها يؤدي إلى أن يصبح الاستثمار بمثابة الاستثمار الخالي من المخاطرة، فهي أهم وسيلة للتغطية ضد المخاطر، كما تقدم معلومات عن تقلب في الأسعار وتوفر عنصر السيولة بصورة أكبر وتؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات حيث تنخفض العملات في أسواق الاختيار مقارنة بالأسواق الحاضرة وهذا ما يشجع المستثمرين على التعامل في هذه الأسواق.

- **اختبار الفرضيات:**

اتضح لنا من خلال ما تطرقنا له في الفصل الثالث أن إستراتيجية الاستثمار في عقود الخيار لا تقتصر على خيار واحد فقط مثل الاحتفاظ بالسهم في ظل اتجاهات سعرية مختلفة وإنما تتضمن أيضا عدة اختيارات مثل تأمين المحفظة.......إلخ

- **نتائج البحث:**

- ان تغيرات بيئة السوق المالية والبحث عن أساليب جديدة في تسويق المنتجات الصناعية المالية أوجد ضرورة في استحداث أدوات مالية جديدة تدعى المشتقات المالية.
- تم التوصل إلى أن المشتقات المالية تم تصميمها بغرض المضاربة أو المتاجرة بمخاطر السوق.
- المشتقات المالية هي عقود تجري تسويتها في تاريخ مستقبلي، لها تكلفة ضئيلة مقارنة بمزايا المشتقات على المتعاملين في السوق المالية خاصة المتحوطين حيث تمثل عقود الخيار من بيع وشراء وكلاهما من المشتقات المالية واسعة الانتشار والتي تمكن أطرافها من تحقيق عوائد ضمن مستوى مخاطر متوقعة بصورة أكثر فاعلية، وتعد وسيلة لتحقيق تحكم والسيطرة على المخاطر وتحسين الإقراض والاقتراض، ويميز شهادات اختيار الشراء أنه ليس لحاملها حق التصويت أو حق الحصول على الأرباح الموزعة أو أي حقوق على أصول الشركة.

- استخدام عقود الاختيار على الفوائد والذي يجنب مخاطر تغير الفوائد، ساهم في تجاوز القواعد التنظيمية المغيرة للنشاط المالي وعوامل التحديث في الأوراق المالية ساهم في زيادة التوجه إلى الاستثمار بشكل عام والتحفيز إليه.
- عمليات المضاربة في الأسواق المالية سواء في الأسواق المستقبلية أو الحاضرة على مختلف أنواعها، هي عمليات غير مجدية اقتصاديا فلا تزيد من إجمالي الدخل للناتج القومي، وقد يكون لها الفضل في تنشيط الحركة في الأسواق المالية، إلا أنها تؤول إلى الإضرار بالمستثمرين كإظهار أسعار الأسهم السوقية بصورة مضللة مغايرة عن حقيقتها.
- ينصح الاقتصاديون باستخدام تشكيلة من الخيارات و العقود الآجلة في محافظهم الاستثمارية كإستراتيجية لحمايتها.

❖ **التوصيات:**

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة نوصي ب:

- ضرورة إعطاء أهمية كبرى للموضوع.
- ضرورة تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى نشر الوعي الاستثماري في العقود المشتقة ونخص بالذكر عقود الخيار.
- ضرورة التعامل بالعقود المشتقة في أسواق الدول النامية.
- عدم استعمال الأدوات المشتقة بشكل مفرط لأن هذا يؤدي إلى قطع الصلة بين الاقتصاد المالي والعيني.
- وقبل كل ما سبق وجوب توفر بورصة بالمقاييس العالمية لنجاح عملية التعامل في العقود المشتقة.